مذكرة إعلامية عن يوم الأغذية العالمي وتليفود لعام 2008

الأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية

يؤثر تغير المناخ على الجميع. ولكن الأشد تضرراً هم مئات الملايين من صغار المزارعين وصيادي الأسماك والناس الذين يعتمدون على الغابات لتأمين رزقهم، وهم المتضررون حالياً والذين يعانون بالفعل من انعدام الأمن الغذائي. فتزايد الطلب على الوقود الحيوي الذي ينتج من المحاصيل الغذائية، بتأثيره على توفر الأراضي والمياه والتنوع البيولوجي وأسعار الأغذية، إنما يخلف أثره أيضاً على الفقراء.

ويتيح يوم الأغذية العالمي الفرصة مرة أخرى لتسليط الضوء على محنة 862 مليوناً من الناس الذين يعانون من نقص التغذية في العالم. ومعظم هؤلاء يعيشون في مناطق ريفية يشكل القطاع الزراعي فيها المصدر الرئيسي للدخل لديهم. وقد تعطل بالفعل إحراز تقدم نحو هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية المتمثل في تخفيض هذا العدد إلى النصف بحلول عام 2015. ويهدد الآن الاحترار العالمي وتزايد الطلب على الوقود الحيوي بإحداث زيادات جديدة في عدد الجياع خلال العقود المقبلة.

التكيف مع تغير المناخ

تغير المناخ سيؤثر على صلاحية الأرض لزراعة أنواع المحاصيل المختلفة وتربية الحيوانات وصيد الأسماك والرعي. كما سيكون له أثره على إنتاجية الغابات وصحتها والتعرض للآفات والأمراض وعلى التنوع البيولوجي والنظم الايكولوجية. فالتغيرات في الحرارة وهطول الأمطار وزيادة تواتر ظواهر الطقس المتطرفة يُتوقع أن تؤدي جميعاً إلى حالات عجز في إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني وخسارة في الأصول الأخرى، الأمر الذي لا يهدد إنتاج الأغذية وحده وإنما يهدد كذلك إمكانية الحصول على الموارد الغذائية واستقرارها والانتفاع بها.

وسينصب التركيز في كثير من تدابير التكيف على تعزيز تدابير موجودة فعلاً، من قبيل الممارسات الزراعية المستدامة والبيئية، ونظم الإنذار المبكر ونظم تحديد "البؤر الساخنة" في تغير المناخ، وإدارة مخاطر الكوارث. وستركز تدابير أخرى على الاستثمار في الريف بغية تخفيف ما ينتج عن تقلبات الطقس القصيرة الأجل من آثار طويلة الأجل على الأمن الغذائي، وذلك من قبيل تدابير التأمين على المحاصيل والحوافز التي تشجع المزارعين على تبني ممارسات أفضل في الزراعة واستخدام الأرض.

وينبغي للزراعة أن تسهم في تخفيف انبعاث غازات الاحتباس الحراري من خلال تدابير من قبيل الحدّ من إزالة الغابات، وتحسين صيانة الغابات وإدارتها، وتحسين القدرة على السيطرة على الحرائق البرية، وتنمية الزراعة الحرجية للأغراض الغذائية أو للطاقة، وتثبيت كربون التربة، واستصلاح الأراضي من خلال الرعي المحدود، وتحسين تغذية الحيوانات المجترة كالأبقار، وتحسين كفاءة إدارة فضلات الماشية، بما في ذلك استرداد الغاز الحيوي، والاستراتيجيات الأخرى التي تحفظ موارد التربة والمياه بتحسين نوعيتها وتوفرها وكفاءة استعمالها. الوقود الحيوي كحلٍّ يخفف من الانبعاثات الكربونية ولزيادة الاستقلال عن الوقود الاحفوري آثار خطيرة على الأمن ولاستخدام الغذائي فضلاً عن آثاره على أنماط استخدام الأرض في الحاضر والمستقبل.

الأرض

يهدد تغير المناخ بتشريد كثير من المجتمعات المحلية الريفية. من ذلك مثلاً، أن ارتفاع مستوى البحار يمكن أن يجبر مجتمعات كثيرة في المناطق الساحلية المنخفضة وفي دلتا الأنهار في البلدان النامية على الانتقال إلى أراضٍ أكثر ارتفاعاً. وعلى الشاكلة نفسها، يمكن أن يثير تزايد تواتر الجفاف الناتج عن تغير المناخ منازعات على الأراضي والمياه بين المزارعين والرعاة الذين يعتمدون على المطر في زراعتهم وتربية مواشيهم.

ومن المرجح أن يؤدي تشرد السكان هذا إلى تنافس بين المهاجرين والمجتمعات القائمة فيما يتعلق بالاستفادة من الأراضي. ويشكل العمل على التوفيق بين الحاجات المتباينة لاستعمال الأراضي تحديات كبرى تواجه الحكومات على جميع المستويات. وفي الحالات التي تسود فيها نظم غير رسمية لحقوق الأرض وتتعايش فيها نظم عرفية مختلفة لحيازة الأرض، يتعين أن تلجأ الحكومات إلى العمل عن كثب مع المجتمعات المحلية لإقامة نظم لحيازة الأرض تقوم على العدل والإنصاف ولإنشاء آليات لتسوية المنازعات. وقد يستحيل على كثير من المجتمعات المشردة الحفاظ على تقاليدها الزراعية أو الرعوية. كما سيتعين أن تُدرج سياسات حيازة الأرض الرامية إلى تيسير عمليات إعادة التوطين في السياق الأعم لبرنامج يخلق للمشردين الفرص لكسب الرزق خارج القطاع الزراعي.

المياه

من عواقب تغير المناخ أن المزارعين سيواجهون تقلبات متزايدة لا يمكن التنبؤ بها فيما يتعلق بإمدادات المياه وتزايداً في تواتر حالات الجفاف والفيضان. والزراعة البعلية (المعتمدة على الأمطار) هي التي ستكون الأشد تأثراً. وهذه الزراعة تغطي 96 في المائة من مجموع الأراضي المزروعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و87 في المائة في أمريكا الجنوبية و61 في المائة في آسيا. وسيزداد خطر التعرض لسوء المحاصيل في المناطق الهامشية شبه الجافة التي يطول فيها فصل الجفاف. وسيضطر الناس إلى الهجرة حيثما لا يمكن ضمان الاستقرار في الإنتاج.

غير أن الزراعة المروية في أحواض الأنهار والدلتا الكبرى هي أيضاً معرضة للخطر نتيجة لاقتران عوامل من قبيل انخفاض الجريان والملوحة (نهر السند)، وتزايد الفيضانات وارتفاع مستوى البحار (نهر النيل ونهر الغونج-براهمابوترا ونهرميكونغ ونهر يانغتسي)، والتلوث الحضري والصناعي. وستؤدي هذه الاجهادات في بعض أفضل المناطق المنتجة إلى انخفاض في المنتوج الزراعي والتنوع البيولوجي والقدرة الطبيعية لدى النظم الايكولوجية على استرداد عافيتها، الأمر الذي يُحتمل أن تترتب عليه آثار وخيمة على ملايين المزارعين والمستهلكين في مختلف أنحاء العالم مع التناقص التدريجي في إمدادات الأغذية.

ويتعين على المناطق التي يُتوقع انخفاض هطول الأمطار فيها أن تحسّن نظم تخزين المياه وإدارتها وإنتاجيتها. كما سيكون هناك حاجة إلى تكيف مشاريع الري الكبرى مع التغيرات في نظم توريد المياه، بينما سيلزم دعم التدابير الصغيرة النطاق المطبقة على صعيد الحقل للتحكم بالمياه.

التنوع البيولوجي

قدّر تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية أن تغير المناخ سيكون السبب الرئيسي لِخسائر التنوع البيولوجي بحلول نهاية القرن الحالي. على أن تغير المناخ سيؤدي إلى زيادة قيمة التنوع البيولوجي في الأغذية والزراعة. فالموارد الوراثية هي المادة الحية التي تستخدمها المجتمعات المحلية ويستخدمها الباحثون والمربّون لتكييف إنتاج الأغذية والإنتاج الزراعي مع الاحتياجات المتغيرة. والحفاظ على هذا المخزون من التنوع الوراثي واستخدامه هما الأساس في التصدي لتغير المناخ.

الآفات والأمراض العابرة للحدود

وبينما تتوفر الأدلة الواضحة على أن تغير المناخ يبدّل نمط توزيع الآفات والأمراض في الحيوان والنبات، فإنه يصعب التنبؤ بالآثار الكاملة لذلك. فالتغيرات في الحرارة والرطوبة والغازات الجوية يمكن أن تؤدي إلى نمو النباتات والفطريات والحشرات وإلى تزايد أعدادها، مما يغير التفاعل بين الآفات وأعدائها الطبيعيين وحامليها. كما أن التغير في غطاء الأرض، من قبيل إزالة الغابات أو التصحر، يمكن أن يجعل النباتات والحيوانات المتبقية أشدّ عرضة للآفات والأمراض.

ولابدّ للمساعدة على وقف انتشار الآفات من استحداث ممارسات زراعية جديدة، وتطوير سلالات مختلفة من المحاصيل والحيوان، ووضع المبادئ للإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات. وقد تحتاج البلدان إلى النظر في إدخال عوامل للمكافحة البيولوجية أو إدخال محاصيل وسلالات جديدة قادرة على مقاومة الآفات أو الأمراض. كما يتعين على الحكومات أن تعمل على تعزيز الخدمات الوطنية لصحة الحيوان والنبات، وذلك كأولوية عليا.

مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

سيتأثر بتغير المناخ وعواقبه السكان الذين يعتمدون على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وذلك مع تزايد تكاليف الإنتاج والتسويق وانخفاض القدرة الشرائية والصادرات وارتفاع أخطار الأحوال الجوية الأشد قسوة. وستواجه المجتمعات المحلية الصغيرة التي تعتمد على صيد الأسماك في بعض المناطق المزيد من انعدام اليقين مع التراجع في توفر الأغذية المائية وإمداداتها وفرص الحصول عليها واستقرارها واستعمالها، ومع تضاؤل فرص العمل المتاحة أمام هذه المجتمعات.

ويوفر إنتاج تربية الأحياء المائية 45 في المائة من إجمالي الاستهلاك العالمي من الأغذية البحرية، وستستمر هذه التربية في النمو لتلبية الطلب في المستقبل. وفي هذا الميدان، يتيح تغير المناخ فرصاً جديدة. ويرجّح أن الإنتاج في المناطق الأكثر دفئا سيزداد بسبب تحسن معدلات النمو وامتداد فصل النمو على فترة أطول وتوافر مساحات جديدة لاستزراع الأسماك في المناطق التي كانت برودتها لا تمكّن من ذلك. وعلى هذا، فإن فرص التنمية في تربية الأحياء المائية ستزداد وخصوصاً في المناطق المدارية ودون المدارية مثلا في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

إدارة المخاطر

هناك كثير من التدابير التي يمكن تنفيذها الآن وخلال العقود القليلة المقبلة لتخفيف أسوأ الآثار المترتبة عن الاحترار العالمي، ومنها ما يلي:

- تطوير نماذج للمناخ ونماذج لأثر المناخ تتيح فهماً أفضل لكيفية تأثير تغير المناخ على أعمال الزراعة والحراجة على الصعيد المحلي بحيث يُمكن الاستعداد بصورة أفضل لمواجهتها؛
- تنويع سبل العيش وتكييف ممارسات الزراعة وصيد الأسماك والحراجة من خلال التشجيع على تحسين طرق إدارة المياه وصيانة التربة ومرونة المحاصيل والأشجار؛
- تحسين التوقعات المناخية وتوسيع نطاقه؛
- تحسين نظم الرصد والإنذار المبكر؛
- تطوير إدارة مخاطر الكوارث.

وللتكيف بصورة أفضل مع آثار تغير المناخ:

- لابدّ من تكييف خطط استخدام الأراضي وبرامج الأمن الغذائي والسياسات الخاصة بمصايد الأسماك والحراجة؛
- يتعين وضح تحليلات للتكلفة والفوائد تأخذ في اعتبارها مخاطر تغير المناخ بالنسبة للري أو لحماية المناطق الساحلية؛
- ينبغي الترويج لأفضل الممارسات الزراعية لدى المزارعين من خلال بناء القدرات والتواصل الشبكي؛
- يتعين دعم تنفيذ برامج العمل الوطنية للتكيف مع تغير المناخ؛
- يتعين أن تغطي خطط الطوارئ سيناريوهات المخاطر الجديدة والناشئة.

استضافت منظمة الأغذية والزراعة المؤتمر الرفيع المستوى المعنى بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية في الفترة من 3 إلى 5 يونيو/حزيران 2008. وشارك في أعمال المؤتمر 181 بلداً، منها 43 بلدا كان تمثيلها على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات بالإضافة إلى 100 وزير رفيع المستوى. وجديرٌ بالذكر أنه من بين 5159 مشاركا، كان هناك 1300 صحفي مُعتمد قاموا بتغطية وقائع المؤتمر. و اختتم مؤتمر القمة أعماله باعتماد الإعلانِ النهائيِّ عن الأمن الغذائي بالتصفيق... *"من الجوهري معالجة السؤال الأساسي المتمثل في كيفية زيادة قدرة أنظمة الإنتاج الغذائي الحالية على مواجهة التحديات الناجمة عن تغيُّر المناخ. وإننا نحث الحكومات على إسناد الأولوية الملائمة لقطاعات الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك من أجل تهيئة الفرص لتمكين المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة وصائدي الأسماك في العالم، بمن فيهم أفراد الشعوب الأصلية، وبخاصة في المناطق المعرضة للمخاطر، على المشاركة في الآليات المالية والتدفقات الاستثمارية والاستفادة منها لدعم التكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من حدة تأثيراته وتطوير التكنولوجيا ونقلها ونشرها. ونناشد المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة، كلاً في حدود ولايتها ومجالات خبرتها، وبمشاركة الحكومات الوطنية والشراكات والقطاع الخاص والمجتمع المدني بأن تشجع إقامة حوار دولي متماسك وفعال وموجّه نحو تحقيق النتائج بالنسبة إلى الوقود الحيوي، في سياق الأمن الغذائي واحتياجات التنمية المستدامة"*